[٦]

شرح رسالة
إثبات العقل المجرّد

مولى محمد حنفي هروي (تبريزى)

بسم اللّه الرحمن الرحيم[1]

قال الحكيم الطّوسي ـــ شكرالله سعيه ـــ:

[المقدّمة الأولى]

اعلم أنّا لاشكّ في كون الأحكام اليقينيّة [٥٠] أي الأحكام الّتي كان العلم المتعلّق بـها يقينيّاً[2] لا أنّها أنفسها تكون يقينيّاً و مندرجةً تحته، ــو إنّما فسّرناه بذلك لنرتبط به قـوله: ــ **الّتي قد حكم بها** أي بتلك الأحكام **أذهاننا**. فالحكم أوّلاً بمعنى الوقوع أو اللّاوقوع، و ثانياً بمعنى الإيقاع أو الانتزاع.

و هو إمّا ضروريٌّ أو نظريٌّ. **مثلاً الحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين**. هـذا مـثال الحكـم البديهيّ بالمعنى الثّاني. و منه يظهر مثال[3] الأوّل: **أو بأنّ قطر المربّع لا يساوي ضلعه**، مثالٌ للنّظري. و لا يخفى على من له أدنى[4] درايةٍ في علم الهندسة. **أو نحكم به** أي بذلك المذكور. و لو قال بدله: «بها»، أي بتلك الأحكام لكان أولى.

[نقل قول الدّواني في المقام]

قيل[٥١]: «هذا عطفٌ على قوله قد حكم بها أذهاننا، و المراد به ما نختصّ بالحكم به» و يؤيّده قوله: **ممّا لم يسبق إليه ذهنٌ أصلاً**؛ بيانٌ للموصول المذكور باعتبار صـلتيه مـعاً، أو

---

١. مج ١٣: + به نستعين؛ آس ٢: + و له الحمد أوّلاً و آخراً؛ مج ١٢: + و به الاستعانة في التّتميم
٢. آس ٢، مج ١٣: يقيناً
٣. مج ١٢: ~ مثال
٤. مر ٢: أوسط

باعتبار الثّانية فقط. سواءٌ كانت كلمة ـــ من ـــ للتّبيين أو للتّبعيض. و لا خفاء في أنّ حكماً لا يختصّ بذهنٍ أصلاً. اللّهمّ! إلّا أن يقال: المراد به هاهنا[۱] ليس[۲] هو المدرك مطلقاً كما هو مقتضى بحث الوجود الذّهني. تأمّل![۳]

قال:[٤] **بعد أن يكون يقيناً** لا حاجة إليه لكون الأحكام سابقاً موصوفةً باليقينيّة **مطابقاً لما في نفس الأمر** «خبرٌ لقوله كون الأحكام.»[٥٢] و هذا أولى ممّا وقع في بعض النّسخ «مطابقاً لما في نفس الأمر». يعني إنّا نعلم يقيناً كون الأحكام اليقينيّة الصّادرة عنّا مطابقة لما في نفس الأمر.

«و إنّما عطف قوله أو نحكم به على قوله قد حكم لدفع وهم من يتوهّم أنّ المطابقة لما في نفس الأمر عبارةٌ عن المطابقة لما في ذهنٍ من[٥] الأذهان»[٥٣]. كذا قيل.[٥٤] و لا شكّ في أنّه لوا قتصر على ما ذكرناه في تحرير كلامه[٦] لكان أنسب.

و لا شكّ أيضاً **في أنّ الأحكام**[٥٥] **الّتي يعتقدها الجهّال** جهلاً مركّباً أو الّذين لا يدركون الأشياء على ما هي عليه في أنفسها ـ سواءٌ كان اعتقادهم الفاسد جازماً أو لا ـ **بخلاف ذلك** أي غير مطابقة لما في نفس الأمر.

[المقدّمة الثّانية]

و نعلم يقيناً أنّ المطابقة لا يمكن أن تتصوّر إلّا بين الشّيئين المتغايرين بالشّخص لاقتضاء النّسبة تغاير المنتسبين.

[نقل إيراد الدّواني في المقام]

و فيه منعٌ مشهورٌ مستندٌ بأنّ التّغاير الاعتباري كافٍ فيها. فلا يلزم التّغاير الذّاتي،[۷] فضلاً عن التّغاير بالشّخص و لا اعتبار لما يوهمه الألفاظ. و يؤيّده ما اشتهر في ألسنتهم من أنّ حقائق الأشياء لا تقتنص من الألفاظ و العبارات.[٥٦]

---

۱. مج ۱۲: هنا
۲. آس ۲، مج ۱۳: ~ ليس
۳. آس ۲: ~ تأمّل
٤. آس ۲: ~ قال
٥. مج ۱۲، مج ۱۳: ~ (ذهنٍ من)
٦. مج ۱۲: الكلام
۷. مر ۲: ~ الذّاتي

[تذنيبٌ]

و له نظائر كثيرةٌ في كلامهم. مثل أنّ لفظ الموجود يوهم كون الوجود زائداً على الماهية في الواجب أيضاً. و لفظ الإيقاع و الانتزاع يشعر بكون[١] الحكم فعلاً لا إدراكاً. و كذا لفظ الاتّصال يوهم كون الصّورة الجسمّية عرضاً لا جوهراً. و لا شئَ منها بواقعٍ عندهم. إلى غير ذلك، كما لا يخفى على من له أدنى تتبّع في كلامهم.

و **متّحدين فيما يقع به المطابقة** تحقيقاً لمعنى المطابقة.[٥٧]

[نقل كلام الكيشي في المقام]

وقع في بعض الشروح:[٥٨] «الّذي هو معلومٌ قطعاً هو أنّ المتطابقين[٢] متّحدان فيما وقع[٣] به المطابقة و مختلفان بغير ما وقع به المطابقة. أمّا الحكم القطعي بوجوب كونهما متغايرين بالشّخص فهو ممتنع[٤] محتاجٌ إلى البرهان.

و ظاهرٌ أنّه ليس كذلك لوجهين:

[الوجه الأوّل:]

الأوّل: أنّ العقل حاكمٌ بأنّ مفهومي الحدّ و المحدود متطابقان[٥] و ليسا متشخّصين. أمّا أنّ المفهوم الحدّي[٦] من المفهومات الكلّية فظاهرٌ. و أمّا أنّ مفهوم المحدود كذلك فلما اتّفقوا على أنّ الشّخص من حيث هو شخصٌ لا يحدّ و لا يبرهن عليه[٧].

[الوجه الثّاني:]

و الثّاني: و هو[٨] أنّ أحكامنا على امتناع[٩] الممتنعات إذا كانت صادقةً[١٠] مطابقةً لما فـي نفس الأمر ـ و ليس للمتنع في نفس الأمر[١١] وجودٌ[١٢] فضلاً عن كونه متشخّصاً، ـ فقد وجدت المطابقة بين مفهومين من غير تشخّص أحدهما قطعا. [٥٩]

---

١. آس ٢، مج ١٢: كون
٢. مج ١٣: المطابقين
٣. همه نسخ: يقع؛ متن مطابق شرح كيشى است.
٤. همه نسخ: ممنوع؛ متن مطابق شرح كيشى است.
٥. آس ٢: مطابقان
٦. آس ٢: الحدّ
٧. همه نسخ: ~ و لا يبرهن عليه؛ متن مطابق شرح كيشى.
٨. همه نسخ: ~ و هو؛ متن مطابق شرح كيشى.
٩. همه نسخ: بامتناع؛ متن مطابق شرح كيشى.
١٠. همه نسخ: + كانت؛ متن مطابق شرح كيشى.
١١. مر ٢: ~ (ليس للممتنع في نفس الأمر)
١٢. همه نسخ: + في نفس الأمر؛ متن مطابق شرح كيشى.

[دخلٌ و دفع]

فإن قيل: لا نسلّم أنّ الممتنع غير موجود في نفس الأمر، بل هو موجودٌ فيها؛ فإنّ[۱] نفس الأمر هو[۲] الموجود في الجوهر المجرّد المسمّى بعقل الكلّ؛

قلت: «هذه المقدّمة ذكرت لإثبات هذا المطلوب، فلوأثبتت[۶۰] به كان مصادرةً على المطلوب الأوّل.[۳] و أيضاً اتّفاق العقلاء على أنّ الممتنعات ليست ثابتةً في نفس الأمر يدلّ على بداهة تصوّر ما في نفس الأمر. و القول بأنّ ما في نفس الأمر المراد به هو الموجود في الجوهر المجرّد يقتضي كون تصوّر ما في نفس الأمر من التصوّرات النّظريّة. فإنّ إثبات الجوهر المجرّد من النّظريّات و تصوّر الموجود في الجوهر المجرّد فرعٌ على إثبات الجوهر المجرّد و التصوّر[۴] الموقوف على النّظري أولى بأن يكون نظريّاً.[۶۱]

و الحاصل: أنّ تصوّر ما في نفس الأمر بديهيٌّ و تصوّر ما[۵] في الجوهر المجرّد ليس بديهيّاً. فليس ما في نفس الأمر هو الحاصل في الجوهر المجرّد. و هذا الوجه يصلح لإبطال أصل الدّعوي و هي أنّ المراد بقول العلماء ما في نفس الأمر، هو الصّورة الحالّة[۶] في ذات المجرّد.»[۶۲]

[نقد كلام الكيشي]

و فيه بحثٌ لأنّه حمل الشّخص على معناه المقابل للكلّي كما هو المتبادر. و الظّاهر أنّ المراد به معنى الذّات و أنّه ملائم للمقام و إن كان لا يخلو عن بعدٍ. و المقصود أنّ المطابقة بين شيئين تقتضي التّغاير الذّاتي بينهما؛ فحينئذٍ[۷] لا يتّجه عليه إلّا ما ذكرناه أوّلاً.

أيضاً كلامه على تقدير تمامه يفيد أنّ تصوّر ما في نفس الأمر بهذا الوجه و هو الواقع و نفس الأمر و المطابق بديهيٌّ. و أمّا تصوّره بخصوصيّة كونه عقلاً و محلّاً لارتسام صور الكائنات، فإنّما هو بعد دلالة البرهان على أنّ المتصوّر بهذا الوجه هو العقل المتّصف بتلك

۱. همه نسخ: +الموجود في؛ متن مطابق شرح كيشى.
۲. مج ۱۲، مر ۲: ~(موجودٌ فيها فإنّ الموجود في نفس الأمر هو)
۳. همه نسخ: ~الأوّل؛ متن مطابق شرح كيشى.　　۴. مر ۲، مج ۱۲: التّصوّرات
۵. همه نسخ: الموجود؛ متن مطابق شرح كيشى.　　۶. مج ۱۲: الحاصلة　　۷. آس ۲: محالٌ

الصّفات كما في إثبات النّفس و الزّمان و غيرهما من المطالب الحكميّة. فلا يلزم منه بطلان أصل دعواه.

و لا يخفى أنّ ما ذكره مثل أن يقال: «كون المشار إليه بـ«أنا»[١] جوهراً مجرّداً باطلٌ. لأنّ كلّ واحدٍ من العقلاء يشير إليه بـ«أنا» مع أنّه لم يتصوّر الجوهر أصلاً. بل مع أنّه ينكر ثبوته على ما هو رأي المتكلّمين. أو يقال كون الزّمان مقدار حركة الفلك باطلٌ. لأنّ كلّ واحدٍ يقسّم الزّمان إلى أجزائه مع عدم تصوّرهم مقدار حركة الفلك إلى غير ذلك من النّظائر الّتي لا يخفى شناعتها على من ذاق الحكمة و وقع مثل ذلك السّهو في مواضع كثيرة من كلامهم و ستطّلع عليه في كلام المصنّف و غيره.

[المقدّمة الثّالثة]

و لا نشكّ في أنّ الصّنفين المذكورين من الأحكام متشاركان في الثّبوت الذّهني.

[نقل كلام الدّواني في المقام و نقده]

لكون كلٍّ منهما حاصلاً و ثابتاً في ذهن معتقده. كذا قيل؛[٦٣] و فيه: أنّ كون كلّ معلومٍ حاصلاً في ذهن العالم به ممنوع. و لا يدلّ بحث الوجود الذّهني عليه كما لا يخفى على الفطن.

[المقدّمة الرّابعة]

فإذن يجب أن يكون للصّنف الأوّل منهما دون الثّاني ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا تعتبر المطابقة بين ما في أذهاننا و بينه. و هو الّذي يعبّر عنه بما في نفس الأمر، و هذا أولى ممّا وقع في بعض النّسخ «بنفس الأمر».

[تنبيهٌ]

و لا خفاءَ في أنّ الصّنفين للحكم بمعنى الوقوع و اللّاوقوع، لا بمعنى الإيقاع و الانتزاع كما نبّهناك عليه.

---

١. آس ٢: أنّ ما

[وهمٌ و دفعٌ]

فلا يتّجه عليه ما توهّم من أنّ ظاهر عبارته يقتضي أن يكون للصّنف الأوّل من الأحكام و هو العلم، ثبوتُ خارج الذّهن. و نفس العلم لا يثبت خارج الذّهن قطعاً.

نعم يرد عليه أنّه لا يلزم من اشتراك الصّنفين في كونهما موجودين في الذّهن و اختلافهما بالمطابقة و اللّامطابقة، أن يكون للأوّل منهما ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا كما ذهب إليه.[٦٤] لِمَ لا يكفى[1] أن يكون أمرٌ يصحّ الحكاية عنه و يكون مصداقاً لها ثابتاً في حدّ ذاته، سواءٌ كان في الخارج أولا؟ و في عدم مطابقة الصّنف الثّاني انتفاء الأمر المذكور[2] و سيجيء ما يجديك نفعاً في هذا المقام.

[المقدّمة الخامسة]

إذا عرفت هذا، **فنقول: ذلك الثّابت الخارج** عن أذهاننا **إمّا أن يكون قائماً بـنفسه** أي لا يكون حالّاً في غيره **أو متمثّلاً في غيره.** أي حالّاً فيه.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

وقع في بعض الشّروح:[٦٥] «أنّ هذا التّقسيم غير حاصرٍ لاحتمال كون بعض ذلك الثّابت قائماً بنفسه و بعضه متمثّلاً في غيره. و هذا هو الحّق لأنّ الثّوابت خارج الذّهن، لمّا انقسمت إلى قائم بنفسه و متمثّلٍ في غيره، انقسم العلم بها أيضاً إلى قسمين:

١. قسمٌ يتعلّق بالقائم بنفسه،

٢. و قسمٌ يتعلّق بالمتمثّل في غيره.»[٦٦]

[ردّ كلام الكيشي]

و فيه بحثٌ لأنّ ما ذكره لا يدلّ على اختلال التّقسيم و ذلك ظاهرٌ لمن له فطرةٌ سليمة.

و القائم بنفسه يكون إمّا ذا وضعٍ[٦٧] أي قابلاً للإشارة الحسّية بأنّه هنا أو هناك، **أو غير ذي وضع.**

---

١. آس ٢: لأنّه يكفي   ٢. آس ٢: انتفاءُ لأمر

و الكلام في هذا التّقسيم كالكلام فيما سبق في السّؤال و الجواب.[٦٨]

[إيراد إشكالٍ]

و اعلم أنّ الحكم سواءٌ كان بمعنى الوقوع و اللّاوقوع، أو بمعنى الإيقاع و الانتزاع، لا وجه لكونه ثابتاً خارجاً عن أذهاننا قائماً بنفسه ذا وضعٍ. و الأولى ترك أمثال تلك الاحتمالات، سيّما في الرّسائل و المختصرات لظهور بطلانها. إلّا أن يقال: إنّ للحكم متعلّقاً ثابتاً خارجاً عن أذهاننا، و الاحتمالات المذكورة إنّما هي فيه، لا في الحكم نفسه كما هو ظاهر العبارة فلا يرد حينئذٍ ماسبق. لكن فيه خللٌ من وجهٍ آخر سنذكره.

[إحالة الصّورة الأولى]

و الأوّل محالٌ.

[الوجه الأوّل المشتمل على دليلين]

أمّا أوّلاً فلأنّ تلك الأحكام غير متعلّقةٍ بجهةٍ معيّنةٍ من جهات العالم و لا بزمانٍ معيّنٍ من الأزمنة. و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ بهما. فلا شيء من تلك الأحكام بذي وضع.

[إيراد كلام الكيشي في المقام]

هذا إشارةٌ[٦٩] إلى دليلين على أنّ متعلّق الأحكام اليقينيّة الثّابت في الخارج لا يجوز أن يكون قائماً بنفسه ذا وضع. وعدّهما وجهاً واحداً لزيادة قربهما.

[الدّليل الأوّل:]

تقرير الأوّل:

إنّ متعلّق تلك الأحكام ليس بمتعلّق بجهةٍ معيّنةٍ[1] من جهات العالم.

و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ بها.

فلا شيء من متعلّق الأحكام بذي وضع.

---

١. مر ٢: ~ معيّنة.

هذا شكلٌ ثانٍ، كبراه ظاهرةٌ. لأنّ كلّ ذي وضعٍ أي قابلٍ للإشارة الحسّيّة لابّد أن يكون في جهةٍ من جهات العالم.

[نقد الدّليل الأوّل]

و أمّا الصّغري فممنوعةٌ. لِمَ لا يجوز أن يكون متعلّق الأحكام ـ سواءٌ كانت بمعنى الوقوع و اللّاوقوع أو بمعنى الإيقاع و الانتزاع، ـ متعلّقاً بجهةٍ معيّنةٍ من جهات العالم؟ بل نقول: متعلّق بعض الأحكام اليقينيّة في جهةٍ من جهات العالم. [۷۰]

[الدّليل الثّاني:]

و تقرير الثّاني:

أنّ متعلّق الأحكام اليقينيّة ليس بمتعلّقٍ بزمانٍ معيّنٍ من الأزمنة.

و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ به.

فلا شيء من متعلّق الأحكام بذي وضعٍ.

[نقد الدّليل الثّاني]

و هاهنا أيضاً الصّغرى ممنوعة لا يخفى سند المنع على ذي فطنةٍ قويمة.

هذا على تقدير بناء الكلام المذكور على متعلّق الأحكام لا على الأحكام أنفسها و لا يخفى حقيقة الحال إذا بني الكلام على الأحكام أنفسها. تأمّل!

[دخلٌ و دفعٌ من المصنّف]

لا يقال: إنّها أي الأحكام **تطابق ذوات الأوضاع لا من حيث هي** أي ذوات الأوضاع **ذوات الأوضاع، بل من حيث هي معقولات** أي من حيث أنّ ذوات الأوضاع إذا حصلت في العقل كانت هي نفسها.

[إيراد نقد الكيشي في المقام]

هذا السّؤال ليس بمتوجّه[۷۱] على ما سبق، بناءً على ما قرّرناه؛ بل إنّما يتّجه عليه إذا قيل معناه: أنّ متعلّق الأحكام اليقينيّة الثّابت في الخارج لا يجوز أن يكون قائماً بنفسه ذا

وضعٍ. لأنّ تلك الأحكام أنفسها غير متعلّقةٍ بجهةٍ معيّنةٍ و لا بزمانٍ معيّن و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ بهما، فلا تكون ذوات أوضاع، فلا تكون مطابقةً لما له وضعٌ لامتناع المطابقة بين ما لا يختصّ بمكانٍ و زمانٍ و بين ما يختصّ بهما.[1]

[إيراد إشكالٍ آخر]

و أنت تعلم أنّ الصّغرى على هذا التّقدير أيضاً محلّ بحثٍ في الدّليل الثّاني لكون بعض الأحكام متعلّقاً بزمانٍ معيّنٍ كما لا يخفى.

ثمّ إنّها لا تقارن الأوضاع من حيثيّةٍ أخرى، أي من حيث أنّها معقولات.[2] و الأولىٰ أن يقال: ثمّ إنّها[3] تقارن الأوضاع من حيثيّةٍ أخرىٰ أي من حيث أنّها موجودةٌ في الخارج[4]... الى آخره ــ كما في بعض النّسخ ــ **كما يقال في الصّور المرتسمة في الأذهان الجزئية: إنّها كلّيةٌ باعتبارٍ** هو اعتبار التّجريد عن التّشخّصات[5] الذّهنيّة، و **جزئيّةٌ باعتبارٍ آخر**، هو اعتبار أخذها مع[6] التّشخّصات الذّهنيّة؛ **لأنّا نقول: الصّور الخارجيّة المطابق بها** ـ بفتح البـاء ـ **إذا كانت كذلك، كانت قائمةً بغيرها** بل متمثّلةً في غيرها. و **في هذا الفرض كانت قائمةً بنفسها. هذا خلفٌ** لكونه خلاف المقدّر فيه.

إنّه[7] لمانعٍ أن يقول: «لا نسلّم أنّ الصّور الخارجيّة المطابقة إذا كانت كذلك، كانت قائمةً بغيرها في الوجود الخارج عن أذهاننا وكونها قائمةً بغيرها في الوجود في أذهاننا ليس خلاف المفروض.

و أيضاً إنّ ما ذكره المصنّف كلامٌ على السّند الأخصّ.

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و يؤيّده ما قيل:[8] «لا ينحصر تغاير الاعتبارين اللّذين بهما يتحقّق الوضعيّة و التجرّد عن

---

١. مر ٢، مج ١٣: (يختصّ بمكانٍ... يختصّ بهما): (تكون ذا وضعٍ و بين ماله وضع)
٢. مج ١٢، آس ٢: (أي من حيث الثبوت في الخارج عن الذهن)
٣. مج ١٢: ~ إنّها
٤. آس ٢، مج ١٣: ~ (من حيثيةٍ أخرى... موجودةٌ في الخارج)
٥. مج ١٢، مر ٢، آس ٢: المشخصات
٦. مج ١٢، آس ٢: ~ (أخذها مع)
٧. مج ١٢، آس ٢: إنّ
٨. شرح دوانى، آغاز مطلب: و لقائلٍ أن يقول: ...

الوضع في اعتبار المحلّ و عدم اعتباره. بل يمكن أن يكون لتلك الأمور ثبوتٌ آخر و هي ذات وضعٍ بحسب ذلك الثّبوت.

ثمّ إنّ الأحكام الذّهنيّة مطابقتها بمعنى أنّها [إذا حصلت في الخارج كانت هي و][1] إذا حصلت تلك الخارجّيات في العقل، كانت هي كما أشرنا إليه أوّلاً. فما لم يبطل ذلك الاحتمال،[2] لا يتّم الدّليل. و التّشبيه بالصّور الذّهنيّة في مطلق تغاير الاعتبارين اللّذين لأجلهما يتحقّق الحكمان المختلفان. و ليس الغرض التّشبيه من كلّ وجهٍ ليتوجّه الجواب المذكور.[۷۲]»

و لا تلتفت إلى ما وقع في بعض الشّروح[۷۳] من أنّه: «لو جعل هذا الجواب بياناً لعدم إيراد هذا السّؤال لكان[3] أولى».

[الوجه الثّاني:]

و أمّا ثانياً: فلأنّ العلم بالمطابقة لا يحصل إلّا بعد الشّعور بالمتطابقين. و نحن لا نشكّ في المطابقة مع الجهل بذلك الشّيء من حيث كونه ذا وضعٍ.

[إشارةٌ إلى كلام الدّواني في المقام]

فيه بحثٌ[٧٤] لأنّه لو تمّ، لدلّ على نقيض هذا المدّعى أيضاً. «لأنّا[۷۵] لا نشكّ في المطابقة مع الجهل بذلك الشّيئ من حيث هو غير ذي وضعٍ و إلّا لم يحتج في إثبات تجرّده إلى البرهان[4].» [۷٦]

[نقل كلام الكيشي في المقام]

بل نقول: لو[۷۷] تمّ، لبطل أصل دعواه أيضاً[۷۸] بأن يقال: «لا يجوز أن يكون الصّور المطابقة بها[5] الصّور العقليّة في نفس الأمر، صوراً متمثّلةً في ذاتٍ مجرّدةٍ من[6] المادّة شأنها

---

۱. متن مطابق شرح دوانی است.
۲. همه نسخ: ~ الاحتمال، متن مطابق شرح دوانی است.
۳. همه نسخ: كان، متن مطابق شرح كيشی است
٤. همه نسخ: إلى البرهان: بالبرهان؛ متن مطابق شرح دوانی است.
٥. همه نسخ: لها؛ متن مطابق شرح كيشی است.
٦. همه نسخ: عن؛ متن مطابق شرح كيشی است.

كيت و كيت؟ فإنّ العلم بالمطابقة لا يحصل إلّا بعد الشّعور بالمتطابقين. فلو كانت الصّور الثّابتة في نفس الأمر متمثّلةً في ذاتٍ مجرّدةٍ عن المادّة شأنها كيت و كيت، لوجب الشّعور بكونها متمثّلةً في ذاتٍ مجرّدةٍ عن المادّة [موصوفة بما ذكر][1] عند الشّعور بالمطابقة و التّالي باطلٌ فالمقدّم مثلهُ.»[۷۹]

و يلزم بمثل ذلك بطلان كثيرٍ من قواعد الحكمة و غيرها. و لا يخفى شناعته على من له أدنى فطانةٍ و قد سبق التّنبيه على مثل ذلك فتذكّر!

و أيضاً إنّ العلم بالمطابقة لا يحصل إلّا بعد الشّعور بالمتطابقين من حيث أنّهما متطابقان، لا من جميع الحيثيّات. و لا نسلّم أنّ[2] الصّور العقليّة يجب مطابقتها لذوات الأوضاع من حيث هي ذوات الأوضاع، ليجب الشّعور بالأوضاع عند العلم بالمطابقة.[۸۰]

على أنّ بعض الحيثيّات الّتي لها[3] دخلٌ في المطابقة في نفس الأمر، لا[4] يجب الشّعور بها[5] عند العلم بالمطابقة؛ إذ الأسباب للشّیء في تحقّقه فيالواقع لا يجب أن يتوقّف عليها العلم بذلك الشّئ. و إنّه ظاهر.

و بالجملة أنّ هذا الكلام في غاية الاختلال. و العجب أنّه كيف وقع من المصنّف مع كونه علماً في التّحقيق و نهايةً في التّدقيق كما هو المشهور.

و أمّا ثالثاً: فلأنّ الّذي في أذهاننا من تلك الأحكام إنّما ندركه بعقولنا لكونها أحكاماً كلّيةً أو لأنّ الحاكم هو العقل. **و أمّا ذوات الأوضاع فلاندركها إلّا بالحواسّ الظّاهرة أو ما يجري مجرى الحواسّ** من الباطنة.

و يمكن التّقييد بعكس ذلك. و لو لم يذكر قوله أو ما يجري مجرى الحواسّ لكان أخصر و أظهر. **و المطابقة بين المعقولات و المحسوسات من جهة ما هي محسوسات، محالٌ.**

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و فيه أيضاً بحثٌ ظاهرٌ و هو: إنّه لِمَ لا يجوز أن يكون المطابقة لا من حيث هي محسوسات؟[۸۱] و قد سبق ما يجديك نفعاً في هذا المقام فلا تغفل!

---

۱. شرح كيشي: موصوفة بما ذكره؛ شأنها كيت و كيت.
۲. مج ۱۲: كون
۳. آس ۲: لا
٤. مر ۲: ~ لا
٥. مر ۲: ~ بها

[إحالة الصّورة الثّانية]

و الثّاني و هو أن يكون ذلك القائم بنفسه غير ذي وضعٍ. و هو أيضاً محالٌ لأنّه قولٌ بالمثل الأفلاطونيّة.[۱]

[إيراد إشكالٍ]

فيه: إنّا لا نسلّم أنّه قولٌ بالمُثُل الأفلاطونيّة؛ مستنداً بـ«أنّ المُثُل الأفلاطونيّة عند كثيرٍ من المحقّقين ليست بصورٍ مجّردةٍ[۲] عن موادّها قائمةً بأنفسها.[۳] بل هي الصّور العقليّة الحاصلة للمبادئ المجرّدة المسماة بالعقول بها تعقّل الأشياء».[٤]

[إشارةٌ إلى كلام الفارابي في المُثُل الأفلاطونية]

و قد صرّح[۸۲] به الحكيم[٥] أبو نصر الفارابي في كتابه المسمّى *بالجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون و أرسطو*؛ إلّا أنّه خصّص التّمثّل[٦] بعلم المبدأ الأوّل.»[۸۳]

[إشارةٌ إلى قول صاحب الإشراق]

و قال صاحب *الإشراق* و غيره: «إنّه إشارةٌ إلى ما عليه الحكماء المتألّهون من أنّ لكلّ نوعٍ من الأفلاك و الكواكب و البسائط العنصريّة و مركّباتها، جوهراً من عالم العقول، يدبّر أمره حتّى أنّ الّذي لنوع النّار، هو الّذي يحفظها و ينوّرها و يجذب الدّهن و الشّمع إليها. و يسمّونه ربّ النّوع. و يعبّر عنه في لسان الشّرع بملك الجبال و ملك البحار و ملك الأمطار[۷] و نحو ذلك».

و قالوا في بحث المهيّة: «إنّه إشارةٌ إلى وجود المهيّة المجرّدة. فإنّه يوجد من كلّ نوعٍ، فرد مجّرد عن جميع العوارض أزلّي أبديّ لا يتطرّق إليه فسادٌ أصلاً، قابلٌ للمتقابلات».[٨٤]

---

۱. آس ۲: + و
۲. همه نسخ: صوراً مجردةً؛ متن مطابق شرح كيشى.
۳. همه نسخ: بنفسها؛ متن مطابق شرح كيشى.
٤. همه نسخ: ـ بها تعقل الأشياء، متن مطابق شرح كيشى.
٥. شرح كيشى: (به الحكيم): بهذا أفضل المتأخّرين.
٦. همه نسخ: ـ التّمثل
۷. مج ۱۲، مج ۱۳، مر ۲: ـ (و ملك الأمطار)

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

و لا شكّ أن القول بكون تلك الأحكام مطابقةً لأمورٍ ثابتةٍ بنحوٍ آخر من الثّبوت قـائمة بنفسها في ذلك النّحو من الثّبوت، ليس قولاً بالمُثُل الأفلاطونيّة[٨٥] بتلك التّفاسير الثّـلثة المنقولة آنفاً.

ثمّ نقول:[٨٦] إنّه ليس ببديهيّ الاستحالة و لا مبرهناً، سواءٌ سميّت بالمثل الأفلاطونيّة أوْلا.

و البرهان الدّالّ [1] على امتناع المُثُل الأفلاطونيّة لا يدلّ على امتناع هذا المعنى. بل إنّما يدلّ على أنّ المهيّة المجرّدة غير موجودةٍ في الخارج كما حقّق في موضعه.

و إن أراد بالمثل الأفلاطونيّة عالم المثال، فهو [2] خلاف المصطلح» كما قيل. [3][٨٧]

«و مع هذا لا نسلّم استحالته إلى أن يقوم عليه الدّليل. و لم يبرهن عليه أرسطاطاليس إلّا أن قال: «إنّه يلزم أن يكون في الخارج أفلاكٌ سوى هذه الأفلاك و عناصر سوى هذه العناصر و حركاتٌ و سكوناتٌ إلى غير ذلك. و هذا كما لا يخفي محض استبعاد». كذا قيل. [٨٨]

و ظهر من تفصيل [4] كلام القوم في هذا المقام حقيقة الحال في هذا المرام.

و **أمّا إن كان ذلك** الثّابت **الخارج** عن أذهاننا **المطابق** به أي لما في أذهاننا **متمثّلاً في غيره، فينقسم** هذا المتمثّل في غيره **أيضاً إلى قسمين**. و ذلك **لأنّ ذلك الغير إمّا أن يكون ذا وضعٍ أو غير ذي وضعٍ.**

[إحالة الصّورة الثّالثة]

فإن كان ذلك الغير ذا وضعٍ بالذّات، **كان المتمثّل فيه مثله** أي ذا وضعٍ [5] و إن كان بالتّبع، [6] و **عاد المحال المذكور.**

هذا إشارةٌ إلى ما ذكره في القسم الأوّل من الشّقّ الأوّل. و هو أن يكون ذلك الثّابت الخارج

---

١. مج ١٢، مج ١٣: ~ الدّالّ
٢. همه نسخ: فإنّه؛ متن مطابق شرح دوانى.
٣. مج ١٣، آس ٢: ~ (كما قيل)
٤. مر ٢: تفسير
٥. آس ٢: ~ (بالذات كان المتمثل فيه... ذا وضعٍ)
٦. مر ٢، مج ١٢، مج ١٣: ~ (كان المتمثل فيه مثله)

قائماً بنفسه ذا وضعٍ و ذلك هو المحالات الثّلث الّتي بيّنها في الأدلّة الثّلثة على بطلان هذا القسم. و كان منشأ تلك المحالات هو كونه ذا وضع. فتحقّقت فيما نحن فيه أيضاً.

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

و أنت خبيرٌ[۸۹] بما في كلٍّ من تلك الأدلّة من الضّعف. و مع ذلك يتّجه عليه أنّه دفع هناك الإيراد المصدّر بـ«لا يقال» بأنّه يلزم أن يكون قائماً بمحلٍّ. و كلامنا على[۱] فرض عدم قيامه بمحلٍّ.[۹۰]

و لا شكّ أنّه لا[۲] يصحّ[۳] مثله على تقدير الحلول كما لا يخفى.[۹۱] فلا يتمشّي ذلك الكلام في هذا المقام.

[إشارةٌ إلى كلام الكيشي في المقام]

و أيضاً إنّ ذلك الخارج المطابق له ليس بذات وضعٍ في ذاته و إنّما صار كذلك بسبب محلّه. فلِمَ لا يجوز أن يطابق الحكم اليقيني لنفس ذلك الخارج من حيث هوهو لا من حيث كونه حالاًّ في محلٍّ ذي وضع [۹۲]؟

[إيراد كلام الكيشي]

و هذا مثل ما قيل:[۹۳] إنّ الصّور المجرّدة عن المشخّصات الخارجيّة الحالّة في العقل تطابق كلّ واحدٍ من الأشخاص الخارجيّة من حيث مفهوماتها المطلقة و يحمل عليه. فيقال: هو هي، كقولنا: «زيدٌ هو إنسان» و لا يطابقه من حيث هي حالّةٌ في محلّ. فإنّها من تلك الحيثيّة تكون صورةً شخصيّةً في ذاتٍ شخصيّةٍ[٤] مجرّدةٍ عن الموادّ. فيمتنع حملها من تلك الحيثيّة على شيءٍ من الأشخاص الخارجيّة مجرّدة. فإنّه يكذب قولنا مثلاً:[٥] «زيدٌ هو الإنسان الحالّ في ذاتٍ مجرّدةٍ عن الموادّ الجسميّة».

و بعض ماسبق نافعٌ في هذا المقام فتذكّر!

---

۱. آس ۲، مر ۲: + ما
۲. مج ۱۲: ~ لا
۳. مر ۲: يصلح
٤. همه نسخ: ~ في ذاتٍ شخصيّة؛ متن مطابق شرح كيشى.
٥. مج ۱۳، مر ۲: ~ مثلاً

[صحّة الصّورة الرّابعة]

فبقي القسم الأخير و هو أن يكون متمثّلاً في شيءٍ غير ذي وضع.

[المقدّمة السّادسة]

ثمّ نقول: ذلك المتمثّل فيه لا يمكن أن يكون بالقوّة و إن كان بعض ما في الأذهان بالقوّة و ذلك لامتناع المطابقة بالفعل بين ما هو بالفعل أو يمكن أن يصير وقتاً ما بالفعل و بين ما هو بالقوّة.

فيه بحثٌ ظاهرٌ و هو أنّه لا وجه لامتناع المطابقة بين ما يمكن أن يصير وقتاً ما بالفعل و بين ما هو بالقوّة.

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

بل نقول:[۹٤] «لِمَ لا يجوز أن يكون حدوثها في محلّها مقارناً لحدوثها في الأذهان أو مقدّماً عليه؟ إذ الواجب حصول المطابق به حال حصولها، لا حصولها دائماً. لا بدّ لنفي هذا الاحتمال من دليل».

[إيراد كلام الكيشي في المقام]

و بعبارةٍ أخرى[۹٥]:

«لِمَ لا يجوز أن يكون الصّور المطابَق بها كلّها بالقوّة و يجب وقوعها عند وقوع تلك[۱] الأحكام الذّهنيّة فيتساوق حصول كلّ واحدٍ من الأحكام الذّهنيّة و حصول ما يطابقه من الصّور الخارجيّة فيتحقّق المطابقة من غير تقدّم الصّور[۲] الخارجيّة على الذّهنيّة. لا بدّ لنفي هذا الاحتمال من دليل.»

[المقدّمة السّابعة]

و أيضاً لا يمكن أن يزول أو يتغيّر أو يخرج إلي الفعل بعد ما كان بالقوّة و لا في وقتٍ من

۱. همه نسخ: ~ تلك، متن مطابق شرح كيشى.	۲. همه نسخ: ~الصّور؛ متن مطابق شرح كيشى.

الأوقات. لأنّ الأحكام المذكورة واجبة الثّبوت أزلاً و أبداً من غير تغيّر و استحالةٍ[٩٦] و من غير تقييدٍ بوقتٍ و زمانٍ و مكانٍ.

هذا دليلٌ[٩٧] على وجوب كون[1] ذلك المتمثّل أزليّاً أبديّاً عارياً عن التّغيّر و التّبدّل.

و تحريره: إنّ الأحكام المذكورة واجبة الثّبوت أزلاً و أبداً من غير تغيّرٍ و تبدّلٍ و يمتنع المطابقة بين الأمور الواجبة الثّبوت أزلاً و أبداً[2] و بين الأمور الممكنة الزّوال و التّغيّر، أو يخرج إلى الفعل بعد ما كان بالقوّة.

فيه بحثٌ لأنّ كون جميع الأحكام اليقينيّة واجبة الثّبوت أزلاً و أبداً من غير تغيّر و تبدّلٍ ممنوعٌ؛ لجواز كون بعضها ممكنة الثّبوت[3] لا[4] واجبة الثبوت[5] و بعضها متغيّراً و متبدّلاً. و لو سلّم، فلا نسلّم امتناع المطابقة بين الأمور الواجبة الثّبوت الغير المتبدّلة و بين الأمور الغير الواجبة الثّبوت المتبدّلة و لابدّ لنفيه من دليلٍ و قد سبق ما يجديك في تحقيق هذا المقام نفعاً[6] فلا تغفل!

ثمّ اعلم أنّ كلام المصنّف مع ما يتّجه عليه من المنوع يشتمل على تطويلٍ و إطنابٍ بلا فائدة يعتدّبها. بل على ما هو مستدركٌ و مستغنٍ عنه في الشّأن.

و الإنصاف أنّ كلامه هاهنا[7] مختلٌّ من حيث المعنى و اللّفظ كما لا يخفى على من له فطرةٌ سليمة و فطنةٌ قويمة.

فواجبٌ أن يكون محلّها كذلك و إلّا فأمكن ثبوت الحالّ بدون المحلّ.

هذا إشارةٌ إلى كون المحلّ الّذي هو شيءٌ غير ذي وضع كذلك، أي ليس بكائنٍ بالقوّة و لا يمكن أن يزول أو يتغيّر أو يخرج إلى الفعل بعد ما كان بالقوّة.

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

و تقرير الدّليل عليه: «إنّ الأحكام اليقينيّة مثل[8] أنّ الواحد نصف الإثنين و قطر المربّع لا

---

١. مر ٢: ~كون
٢. مر ٢: ~(من غير تغيّر و تبدّل... أزلاً و أبداً)
٣. مر ٢، مج ١٢: + أزلاً و ابداً
٤. مر ٢، مج ١٢: ~لا
٥. مج ١٣: + أزلاً و أبداً
٦. مر ٢، مج ١٣: ~نفعاً
٧. مج ١٢: هنا
٨. همه نسخ: من؛ متن مطابق شرح دوانى است.

يساوي ضلعه، ضروريّة الثّبوت أزلاً و أبداً من غير تقييدٍ بوقتٍ و مكانٍ فلابدّ لها من مطابقٍ كذلك. ضرورة أن الحكم فيها على ثبوت محمولها لموضوعها ثبوتاً دائماً ضروريّاً و لمّا كانت صادقة، وجب أن يكون مضمونها ثابتاً كذلك، فيكون محلّها أيضاً[۱] كذلك. ضرورة استلزام ثبوت الحالّ، ثبوت المحلّ.»[۹۸]

أنت خبيرٌ بأنّه مع كونه مبنيّاً على المقدّمات السّابقة[۲] الّتي عرفت حالها، إنّما يتمّ إذا لم يكف في ثبوت الحالّ ثبوت[۳] محلّ لا بعينه[٤] بل لا بدّله من محلٍّ معيّنٍ إن تمّ، تمّ و إلّا فلا.

[النّتيجة:]

فإذن ثبت وجود موجود قائم بنفسه في الخارج غير ذي وضعٍ مشتملٍ بالفعل على جميع المعقولات الّتي يمكن أن يخرج إلى الفعل. بحيث يستحيل عليه و عليها التّغيّر و الاستحالة و التجدّد و الزّوال.[۹۹] و يكون هو و هي بهذه الصّفات أزلاً و أبداً.

يتّجه عليه مع ما سمعت من المنوع في المقدّمات السّابقة، أنّه لا يلزم ممّا سبق ارتسام جميع المعقولات في محلٍّ واحدٍ إذ يجوز أن يكون بعضٌ منها مرتسماً في محلٍّ و بعضٌ آخر منها مرتسماً[٥] في محلٍّ آخر و هكذا. و[٦] لابدّ لنفي هذا الاحتمال من دليل[۷]. و استبان منه أنّ المقدّمات السّابقة على تقدير صحّتها لا يستلزم ما فرّعه عليه.

[عدم جواز كون ذلك الموجود واجب الوجود]

و إذا ثبت ذلك فنقول: لا يجوز أن يكون ذلك الموجود هو أوّل الأوائل أعني واجب الوجود لذاته عزّت أسماؤه. و ذلك لوجوب اشتمال ذلك الموجود على الكثرة الّتي لا نهاية لها بالفعل و أوّل الأوائل يمتنع أن يكون فيه كثرةٌ، و أن يكون مبدأً أوّلاً لكثرة، و أن يكون محلّاً قابلاً لكثرةٍ يتمثّل فيه.

فإذن ثبت وجود موجودٍ غير الواجب الأوّل تعالى و تقّدس بهذه الصّفة و لنسمّه بـعقل الكلّ.

۱. مج ۱۳: + ثابتاً
۲. آس ۲، مج ۱۲: السّالفة
۳. مج ۱۳: ~بثبوت
٤. آس ۲، مج ۱۲: ~لا بعينه
٥. مج ۱۳: ~مرتسماً
٦. مج ۱۳: ~و
۷. مج ۱۳، مر ۲: ~من دليل

لمّا ثبت عنده موجودٌ قائمٌ بنفسه في الخارج غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع المعقولات بتلك المقدّمات الّتي عرفت حالها، أراد أن يبيّن أنّه ليس هو أوّل الأوائل، أعني الواجب لذاته.

[إيراد كلام الكيشي في المقام]

و أشار في بيانه إلى وجوهٍ ثلثة:

الأوّل: إنّ ذلك الموجود يجب أن يشتمل بالفعل على كثرةٍ غير متناهية. و واجب الوجود يمتنع أن يكون فيه كثرةٌ فضلاً عن أن يكون غير متناهية.

و الثّاني: أنّه يجب أن يكون علّةً لوجود تلك الكثرة بذاتها فيكون مبدأً أوّلاً لها. و الواجب يمتنع أن يكون مبدأً أوّلاً لها.[۱]

و الثّالث: أنّه محلّ و قابل لتلك الكثرة و واجب الوجود يمتنع أن يكون كذلك.[۲] [۱۰۰]

[إيراد إشكالٍ من الكيشي]

و اورد[۱۰۱] عليه: أنّه إن أراد بقوله في الوجه الأوّل، «إنّ ذلك الموجود يجب أن يشتمل بالفعل على كثرةٍ غير متناهية»، إنّ تلك الكثرة جزءٌ له، فمنعه ظاهر.

و إن أراد أنّه محلٌّ لها، فيكون هذا الوجه بعينه هو الوجه الثّالث.

[إشكالٌ آخر نقلاً عن الكيشي]

و أيضاً إن[۳] أراد بقوله في الوجه الثّاني «أنّه مبدأ أوّل لها»، أنّه علّة أوّليّة فاعليّة لها، فلا نسلّم أنّ الواجب ليس كذلك. و وجهه ظاهرٌ على ما قرّره[٤] المصنّف في بعض تصانيفه.[۱۰۲]

و إن أراد أنّه علّةٌ قابليّةٌ لها، فيعود هذا الوجه أيضاً إلى الوجه الثّالث.

---

۱. مر ۲: (مبدأً اوّلاً لها): كذلك
۲. مر ۲: ~ (الثّالث أنّه محلّ... يكون كذلك)
۳. آس ۲: ~ إن
٤. آس ۲: مهّده

و مع ذلك يتّجه عليه أن يكون حينئذٍ معنى قوله «يمتنع أن يكون أوّل الأوائل مبدأً لكثرة»، أنّه يمتنع أن يكون مبدأً قابليّاً أوّليّاً للكثرة. فيكون تقييده[١] بالأوّليّة مشعراً بجواز كونه علّةً قابليّةً لا بجهة الأوّليّة مثل أن يكون قابلاً لشيءٍ واحد أوّلاً و ذلك المقبول[٢] يكـون[٣] قـابلاً لأشياء كثيرة فيكون محلّاً للكثرة بالواسطة و هذا محالٌ. فإنّه ليس محلّاً لشيءٍ ما البتّة فيقع لفظة أوّلاً ضايعةً بل عدمها خيرٌ من وجودها للإشعار المذكور.»[۱۰۳]

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و قيل:[۱۰٤] «لك أن تقول: فكيف يتحقّق هذه الكثرة في هذا المحلّ؟ لأنّه[٤] إن كان من الواجب، فهذا خلفٌ لما مرّ آنفا[٥] و إن كان من ذات المحلّ، لزم كون الشّيئ الواحد فـاعلاً و قابلاً.»

و أنت تعلم أنّ المراد بالمبدأ في كلامه هذا، إن كان هو القابل، لم يلزم منه بـطلان كـون تحقّق الكثرة في هذا المحلّ من الواجب كما لا يخفى. و أيضاً بطلان كون الشّيئ الواحد فاعلاً و قابلاً، ليس بثابتٍ كما يظهر بالمراجعة إلى موضعه. اللّهمّ! إلّا أن يبني الكلام على الإلزام.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

ثمّ اعلم أنّه وقع في بعض الشّروح:[۱۰٥] «إنّ المشهور[۱۰٦] أنّ عقل الكلّ هو العـقل الأوّل. فكأنّه عقلٌ لكلّ العالم. فإنّ غيره من العقول فائضةٌ منه و كأنّها أشعّة منه و هذا المجرّد الّذي أثبته و جعل متعلّقاته[٦] هي المسمّى بنفس الأمر، لا يجوز أن يكون هو العقل الأوّل. فإنّ معقولات العقل الأوّل هي لوازمه و ليس في ذات العقل الأوّل من الحيثيّات ما يقتضي هذه الكثرة المفصّلة الغير المتناهية.

فيكون[٧] هذه التّسمية على خلاف المشهور و لا مشاحة في الاصطلاح.»[۱۰۷]

١. مج ١٣: + هذه ٢. در شرح كيشى القابل آورده شده. ٣. مج ١٣، مر ٢: ~ يكون
٤. همه نسخ: ~ لأنّه؛ متن مطابق شرح دوانى.
٥. همه نسخ: فقد أخلفه آنفاً؛ (فهذا خلفٌ لما مرّ آنفاً) متن مطابق شرح دوانى.
٦. همه نسخ: ~ متعلّقاته؛ متن مطابق شرح كيشى.
٧. همه نسخ: فيكون: اللّهمّ إلّا أن يقال.

«على أنّ مخالفة المشهور بين الجمهور من غير ضرورةٍ داعيةٍ إليه في قوّة الخـطأ عـند المحقّقين[1]»،[۱۰۸] كما هو المتعارف في ما بينهم.

[نقل كلام الكيشي آنفاً]

و قد يقال:[۱۰۹] «إنما يلزم الامتناع إذا جعل جميع تلك الكثرة لازماً لذلك المجرّد بلا واسطة. و أمّا إذا جعل بعضها بواسطة بعض، فلا يلزم الامتناع.»

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

و منه علم حال ما قيل:[۱۱۰] «إنّ هذا المحلّ هو أوّل المعلولات و هو العقل الأوّل و ليس فيه من جهات الكثرة ما تفي بهذه الكثرات إلّا من جهة كثرة.» تأمّل! ففيه ما فيه.

[نقل كلام الدّواني آنفاً]

و قد يقال[۱۱۱] أيضاً[2]: «إنّما يثبت كونه عقلاً لو ثبت كونه بالفعل من جميع الجهات و لم يثبت ذلك بما ذكره لأنّه على تقدير تمامه، إنّما يفيد كونه بالفعل من حيث التّـمثّل بـتلك المعقولات. و من الجائز أن يكون له صفاتٌ منتظرةٌ سوى تلك المعقولات».

[نقل كلام الدّواني و ردّه]

و ما قيل:[۱۱۲] «إنّا لا نعتبر في مفهوم العقل كونه بالفعل من جميع الجهات و لا مشاحة في الاصطلاحات». فمع كونه مردوداً بما عرفت آنفاً، يتّجه عليه: إنّ ذلك يحتمل أن يكون نفساً فلكيّةً أو غيرها من النّفوس إن أمكن انتقاشها بجميع المدركات. فإن أراد بعقل الكلّ ما يشتمل تلك المحتملات، فلا يخفى بعدها. على أنّ من أنصف اعترف بأنّه أراد بعقل الكـلّ هاهنا ما هو المشهور بين الحكماء. و حينئذٍ يرد عليه المنع المذكور.

[إيراد كلامٍ آخر من الدّواني]

و هاهنا كلامٌ آخر[۱۱۳] يستدعي المقام إيراده و هو: «لا يخلو من أن تكون تلك الكثرة

---

۱. همه نسخ: المحققين: المحصّلين؛ متن مطابق شرح دوانی.
۲. آس ۲، مج ۱۲: ~ أيضاً

معلومة للواجب أوْلا. و الثّاني محالٌ لكونه نقصاً. و على الأوّل لا يخلو من أن تكون حاصلةً في ذات الواجب أوْ لا.[۱]

و على الأوّل يكون الواجب محلّاً لتلك الكثرة فلا يصحّ ما قاله من أنّه لا يجوز أن[۲] يكون الواجب محلّاً لها.

و على الثّاني لا يخلو من أن تكون حاصلةً في محلٍّ آخر أوْلا في محلّ آخر. و على الأوّل يكون علم الواجب متوقّفاً على وجودها في ذلك المحلّ و هو محالٌ. و على الثّاني لا يثبت ما ادّعاه من وجود محلّ يتمثّل فيه تلك الكثرة».[۱۱٤]

على أنّ من جملة تلك الأمور المتكثّرة، الأمور المعدومة في الخارج كالنّسب و الإضافات و غيرها. فإذا لم تكن موجودةً في الذّهن كانت معدومةً مطلقاً. فلا يتصوّر أن يتعلّق العلم بها.

[تضعيف كلام المحشّي على شرح التّجريد]

و منه علم[۳] ضعف ما ذكره العلّامة الشّريف[٤] قدّس سرّه:[۱۱٥] «لمّا منعهم البرهان عن القول بحصول صور الأشياء في ذاته تعالى، حكم بعضهم بأنّ علمه بالأشياء أنّما هو بحضورها أنفسها عنده، و آخرون بأنّ علمه إنّما[٥] هو بحصول صورها في مجرّدٍ آخر.»

[إيراد كلام المصنّف]

و هو الّذي عبّر عنه في القرآن المجيد تارةً بـ«اللّوح المحفوظ» و تارةً بـ«الكتاب المبين» المشتمل على كلّ رطبٍ و يابس. و ذلك ما أردناه.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

وقع في بعض الشّروح:[۱۱٦] «إنّ هذا محلّ تأمّلٍ.

أمّا أوّلاً: فلأنّ اللّوح المحفوظ منتقشٌ بإجماع علماء الدّين بجميع الجزئيات و الكلّيّات.

---

۱. آس ۲: ~ (و على الاوّل... في ذات الواجب أو لا)

۲. آس ۲: ~ (يكون الواجب محلّاً... لا يجوز أن)

۳. مج ۱۲: ~ علم

٤. حاشيه در مج ۱۲ از شارح: «في *حاشية شرح التجريد*»

٥. مج ۱۲، آس ۲: بها

و العقل الّذي أثبته غير منتقش بإجماع علماء الدّين بجميع الجزئيّات و الكلّيّات. و العقل الّذي أثبته غيرمنتقش إلّا بالكلّيّات على قاعدتهم.[۱۱۷] فلا يكون هو المسمّى باللّوح المحفوظ على تقدير ثبوته.

و أمّا ثانيا: فإنّ للمفسّرين في قوله تعالى ﴿و لا رطبٍ و لا يابسٍ إلّا في كتابٍ مبين﴾، أقوالاً:

أحدها: إنّ المراد به هاهنا هو القرآن.

و الثّاني: هو علم اللّه تعالى.

و الثّالث: هو اللّوح المحفوظ.

و تفسيره بالعلم أشدّ مناسبةً للكلام السّابق و هو قوله تعالى و تقدّس[۱]: [۱۱۸] ﴿و عنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلّا هو و يعلم ما في البرّ و البحر﴾ الآيه.[۱۱۹]

[ردّ الشّارح على الكيشي]

و هذا هو الكلام المورد[۲] على مقدّمات دليله و لْنذكر ما أورد عليه معارضة و ذلك من وجوه:

[الوجه الأوّل]

الأوّل: إنّ كلّ واحدٍ من العقلاء يعرف أنّ قولنا: الواحد نصف الإثنين مثلاً، مطابقٌ لما في نفس الأمر مع أنّه لم يتصوّر العقل الفعّال أصلاً،[۳] فضلاً عن اعتقاد ثبوته و ارتسامه بصور الكائنات. بل مع أنّه ينكر ثبوته على ماهو رأي المتكلّمين[٤] و كان المراد: إنّ[٥] ما في نفس الأمر على وجهٍ يعمّ الكلّ و لا يحتمل النّقيض أصلاً، هو[٦] ما في العقل الفعّال و إن تغايرا بحسب المفهوم.

و أيضاً لو كان كذلك، لوجب أن لا يحكم أحدُ بصحّة حكمٍ حتّى لا يعلم أنّ ما في العقل

---

۱. آس ۲، مج ۱۳، مر ۲: ~ (و تقدّس) ۲. مج ۱۲: الموجز ۳. مج ۱۲: أيضاً
٤. مر ۲، مج ۱۳: المتكلّم ۵. آس ۲: ~ إنّ ٦. آس ۲: ~ هو

الفعّال على أيّ وجهٍ من الإيجاب و السّلب، و من له بذلك؟ اللّهمّ! إلاّ أن يقال: إنّ[1] ما في العقل الفعّال موافقٌ لما اقتضته البديهة أو البرهان. فبذلك يعلم.

أنت خبيرٌ بما فيه ممّا ذكرناه من أنّه لو تمّ، لزم بطلان كثيرٍ من قواعد الحكمة و غيرها ممّا لا يخفى على من ذاق الحكمة. نعم إنّه يتمّ إلزاماً لما[2] سبق في كلام المصنّف فلا تغفل!

[الوجه الثّاني]

و الثّاني: إنّ هذه العبارة لا دلالة لها على هذا المعنى إلّا على وجهٍ بعيد[3] و هو أن نجعل الأمر هاهنا في مقابلة الخلق. و يراد به عالم المجرّدات. و أنت تعلم أنّ المقصود بيان حقيقة نفس الأمر، لا بيان مدلول اللّفظ كما أنّهم يقولون: «إنّ الزّمان هو[4] مقدار حركة الفلك الأعظم» و يقصدون به بيان حقيقته لا بيان مدلول اللّفظ. على أنّ ما ذكره أيضاً أعمّ من العقل الفعّال. و لا دلالة للعامّ على الخاصّ.

[الوجه الثّالث]

و الثّالث: إنّ جميع المعقولات تصوّرية أو تصديقيّة مرتسمةٌ فيه. فلو كان المطابق لما ارتسم فيه صادقاً في نفس الأمر، لكانت الكواذب أيضاً صادقةً في نفس الأمر. و قد يقال: إنّ المطابق لما ارتسم فيه من حيث تصديقه به صادق و تلك الكواذب و إن كانت مرتسمة فيه، لكنّه ليس مصدّقاً بها. تأمّل!

[الوجه الرّابع]

و الرّابع: أنّه يتعذّر وصف الأحكام الثّابتة فيه بالصّدق و المطابقة في نفس الأمر[5]. و قد يجاب عنه بأنّه ممنوع. فإنّ المطابقة لا يستدعي المغايرة بالذّات كما مرّ تفصيله. لكنّه لا يتمشّي من جانب المصنّف هاهنا. و أجيب عنه بوجهٍ آخر بأنّ صدق الحكم الّذي فيه لا يكون لكونه مطابقاً لما في نفس الأمر. بل لكونه عينه. وردّ عليه بأنّه حينئذٍ يكون صدق الخبر أعمّ من كونه نفس الأمر أو مطابقاً له مع أنّهم لم يفسّروه إلّا بالمطابقة.

١. مج ١٢: ~إنّ   ٢. آس ٢: كما   ٣. آس ٢: يفيده   ٤. مر ٢: ~هو
٥. آس ٢، مج ١٢: بنفس الأمر

و قد يقال في كلام أرسطو ما يدلّ على أنّ علم المبادي أجلّ من أن يوصف بالصّدق و إنّما هو الحقّ يعني أنّه[١] الواقع لا المطابق للواقع و أنت خبيرٌ بأنّه خلاف العرف العامّ و الخاصّ.

[الوجه الخامس]

و الخامس: أنّه يتعذّر أيضاً وصف العلم السّابق عليه و لو بالذّات كعلم الواجب تعالى بذلك لامتناع مطابقة الشّئ لما لا تحقّق له معه.

و أجيب عنه بعد تسليم امتناع مطابقة الشّئ لما هو متأخّرٌ عنه بالّذات، بأنّ اختيار المطابقة إنّما يكون في العلم الّذي هو بارتسام الصّور. و لا كذلك علم الواجب تعالى. على أنّهم لا يثبتون له أوّلاً إلّا تعقّل ذاته و هو عين ذاته.

و يرد عليه أنّه إن أراد أنّ علم الواجب يوصف بالصّدق[٢] لا باعتبار المطابقة بل بمعنىً آخر، يتّجه عليه أنّهم فسّروا الصّدق مطلقاً بالمطابقة.

و إن أراد أنّه لا يوصف بالصّدق و لا بالكذب أصلاً يرد عليه أنّه خلاف العرف العامّ و الخاصّ كما أنّ ما نقل عن أرسطو كذلك كما أشرنا إليه.

[الوجه السّادس]

و السّادس: أنّه يمتنع أيضاً وصف العلم بالجزئيّات مثل: هذا الخسوف و قيام زيد في هذا الوقت لامتناع ارتسامها في العقل.

و أجيب بأنّ ارتسام الجزئي في العقل على الوجه الكلّي كافٍ في المطابقة.

[كلامٌ في معنى نفس الأمر نقلاً عن التّفتازاني]

هذا ما يتعلّق بما في هذه الرّسالة. و في تحقيق نفس الأمر كلامٌ آخر يناسب إيراده في هذا المقام؛ و هو أنّه قال بعض المحقّقين:[١٢٠] «إنّ العقل عند ملاحظة المعنيين و المقايسة بينهما سواءٌ كانا من الموجودات أو المعدومات، يجد بينهما نسبةً إيجابيّةً أو سلبيّةً يقتضيها الضّرورة أو البرهان بالنّظر إلى نفس ذلك المعقول من غير خصوصيّة المدرك في المراد بالواقع

١. مج ١٣، مر ٢: ـ أنّه

٢. مر ٢: + بالمطابقة

و ما في نفس الأمر و بالخارج أيضاً. فصحّة هذه النّسبة تكون بمعنى أنّها الواقع و ما في نفس الأمر[١] و صحّة النّسبة المعقولة لزيدٍ أو عمرو أو غيرهما بين ذينك المعنيين[٢] يكون بمعنى أنّها مطابقة لتلك النّسبة الواقعة أي على وفقها في السّلب و الإيجاب».

[بيان اعتراض]

و اعترض عليه ب«أنّه حينئذٍ يلزم أن لا يكون للضّروريّات مطلقاً و لا للحكم الّذي يستنبطه الحاكم من البرهان خارجٌ يطابقه؛ مع أنّهم يقولون في تقسيم الكلام إلى الخبر و الإنشاء إن كان لنسبته خارجٌ يطابقه أو لا يطابقه فخبرٌ، و إلّا فإنشاءٌ».

[ردّ كلام المعترض]

و ردّ عليه[٣] ب«أنّه قد فسّر الخارج بالنّسبة الّتي يجدها العقل بين الطّرفين بالضّرورة أو البرهان من غير نظرٍ إلى كونه موجوداً في الذّهن فللنّسبة الخبريّة مطلقاً[٤] خارجٌ بهذا المعنى و إن غايرها بالاعتبار و لا مناقشة في تفسير الخارج بهذا المعنى. و لعلّه أراد أنّه لا يكون للضّروريّات و لا للحكم الّذي يستنبطه الحاكم من البرهان خارجٌ[٥] من حيث أنّهما[٦] مقتضى الضّرورة أو البرهان».

[جواب الشّارح]

و الجواب أنّه لا محذور فيه. فافهم!

ثمّ إنّه يرد[٧] على هذا القائل أيضاً ما اورد أوّلاً في إبطال ما ذكره المصنف معارضةً. و الجواب هو الجواب.

[ذكر معنى نفس الأمر نقلاً عن العلّامة]

و قال العلّامة الشّريف ــ قدّس سرّه ــ: «إنّ نفس الأمر معناه نفس الشّيئ في حدّ ذاته. و

١. آس ٢، مج ١٢ و مر ٢: ~ (فصحة هذه... و ما فى نفس الأمر)
٢. آس ٢: ~ المعنيين
٣. آس ٢، مج ١٢، مج ١٣: ~ عليه
٤. مج ١٣، آس ٢: ~ مطلقاً
٥. مر ٢: ~ خارجٌ
٦. مر ٢: ~ أنّهما
٧. مج ١٢، آس ٢: يعود

المراد بالأمر هو الشّيئ نفسه. فإذا قلنا مثلاً: الشّيئ موجودٌ في نفس الأمر، كان معناه: إنّه موجودٌ في حدّ ذاته. و معنى كونه موجوداً في حدّ ذاته: إنّ وجوده ذاك ليس باعتبار المعتبر و فرض الفارض. بل لوقطع النّظر عن كلّ اعتبارٍ و فرضٍ، كان هو موجوداً. و ذلك الوجود إمّا وجودٌ أصيلٌ أو وجودٌ ظلّى».[۱۲۱]

[المقارنة بين نفس الأمر و الخارج و الذّهن]

فنفس الأمر يتناول الخارج و الذّهن لكنّها أعمّ من الخارج إذ كلّ ما هو في الخارج فهو في نفس الأمر قطعاً و أعمّ[۱] من الذّهن من وجه. إذ ليس كلّ ما هو فيالذّهن[۲]، يكون في نفس الأمر. فإنه إذا اعتقد كون الخمسة زوجاً، كان كاذباً غير مطابقٍ لنفس الأمر مع ثبوته في الذّهن. فعلى ما ذكره قدّس سرّه يكون نفس الأمر[۳] في كلّ قضيّةٍ هو[٤] المحكوم عليه أو به فيها. أو النّسبة الّتي هي بينهما.[٥]

بيانه: إنّ الواحد مثلاً في قولنا: «الواحد نصف الإثنين»، هو في حدّ ذاته بحيث يصحّ الحكاية عنه بأنّه نصف الإثنين.

و يمكن أن ينتزع منه هذا المفهوم انتزاعاً صحيحاً لا انتزاعاً اختراعيّاً. و كذا يمكن أن يقال: إنّ مفهوم «نصف الإثنين» في حدّ ذاته بحيث يصحّ الحكاية عنه بثبوته للواحد. و كذا النّسبة بينهما. و لا خفاء في أنّ الخمسة ليست في حدّ ذاتها بحيث يصحّ الحكاية عنها بأنّها زوجٌ. و كذا الحال في الزّوج و النّسبة الثّابتة بينهما[٦] في حدّ ذاتهما.[۷]

[استدراكٌ]

ثمّ إنّه لمّا كان جميع المفهومات التصوّريّة و التّصديقيّة ثابتةً في نفس الأمر و لو في القوى

---

۱. آس ۲، مر ۲: + (من الخارج مطلقاً اذ كل... قطعاً و أعمّ)
۲. مج ۱۲: النّفس
۳. آس ۲: ~ (مع ثبوته في... نفس الأمر)
٤. مج ۱۲، مج ۱۳، مر ۲: ~ هو
٥. مج ۱۳، آس ۲، مر ۲: بينها
٦. مج ۱۳: ~ بينهما
۷. مج ۱۲، آس ۲، مر ۲: ذاتها

الدّرّاكة للأحكام الإيجابيّة الصّادقة عليها، كانت زوجيّة الخمسة أيضاً ثابتةً في نفس الأمر؛ لكنّه على سبيل التصوّر لا التّصديق، فلا يكون النّسبة بين نفس الأمر و الذّهن عموماً من وجه، بل نقول: إنّهما متساويان لأنّ كلّ موجودٍ في نفس الأمر [1] فهو موجودٌ في الذّهن. و كذا كلّ موجودٍ في الخارج فهو موجودٌ في الذّهن [2] لاتّصافه بصفةٍ ثبوتيّةٍ ثابتة له ثبوتاً ذهنيّاً. فالموجود في الخارج أخصّ مطلقاً من الموجود في الذّهن أيضاً. و عدم كونه موجوداً في الذّهن باعتبار وجوده في الخارج لا يقدح فيه، لأنّ المساواة بين [3] المفهومين[١٢٢] لا تقتضي تصادقهما باعتبارٍ واحدٍ و لا في زمانٍ واحد؛ كما لا يخفى على من لاحظ بحث النّسب حق الملاحظة و استبان منه أنّ كون زوجيّة الخمسة موجودةً في الذّهن باعتبار تعلّق التّصديق بها [4]، و غير موجودةٍ في نفس الأمر بهذا الاعتبار لا يضرّ في ما ذكرناه. و ذلك لأنّ المعتبر في المساواة صدق كلٍّ من المفهومين على كلّ ما صدق عليه الآخر باعتبارٍ من الاعتبارات، و في زمانٍ من الأزمنة كما أشرنا إليه.

[خاتمةٌ]

هذه فوائد القوم في هذا المقام و ما تعلّق بها. فعليك الاختبار ثم الاختيار [5]. و لنختم على هذا القدر من الكلام لئلّا ينجرّ إلى الإملال في تحقيق هذا المرام. و اللّه المستعان و عليه التّكلان.

وقع الفراغ من تأليفه يوم الخميس، السّابع من شهر الرّبيع الاوّل من شهور [6] سنة إثنين و عشرين و تسعمأة في بلدة هراة ـ صانها اللّه تعالى عن الآفات و البليّات. [7]

١. آس ٢: + (فهو موجودٌ في نفس الأمر)
٢. آس ٢: ~ (و كذا كلّ موجودٍ في الخارج... الذّهن)
٣. آس ٢، مج ١٣: من
٤. مج ١٣، مر ٢: ~ بها
٥. آس ٢: ~ (ثمّ الاختيار)
٦. مج ١٢: ~ (من شهور)
٧. آس ٢: + (قابلت بالنّسخة الّتي قوبلت مع حضرت المصنّف ـــ سلّمه اللّه و أبقاه ـ أيضاً في التاريخ المذكور)؛ پايان مج ١٢: «قد تمّت على يد العبد... حسين بن شاه‌حسن العلوى الشهير بخلوتى... سنه ثمان و ثمانين و تسعمأة في دارالملک شيراز...»؛ پايان مج ١٣: تمت الرسالة... على يد العبد سلطان محمدعليشاه اصفهاني في... سنة اثنى و ستين و تسعمأة في بلدة البردع.